المفعولين وهما في الاصل جملة احدها مسند
اليه والاخر مسند ولا ينافي ذلك كونها مع
معموليها في تاويل مفرد لان ما تقدم منظور
فيه للاصل كما علمت ولا تنكر انه جملة تاويلا
قوله لزوال معني الابتدا اي معني الجملة
ذات الابتدا لان هذه الثلاثة تغير
معني الجملة بنقلها من الخبر الي الانشا
فلو جاز الرفع لزم عطف الخبر علي الانشا
قال سم وهو مشكل علي القول بجواز
عطف الخبر علي الانشا والعكس لان معني
كون علة المنع لزوم ما ذكر اختصاص المنع
بالمانع ثم ان هذا اللزوم انما يظهر
علي تقدير كونه من عطف الجمل اما علي
تقدير كون المرفوع معطوفا علي الضمير
في الخبر فلا بل ينبغي ان يجوز مطلقا
افاده الشنواني تبعا لصاحب التصريح
قوله وخففت ان المكسورة اي بشرط ان
لا يكون اسمها ضمير الشان كما قاله الفاضل و
بشرط ان لا يكون الخبر غير صالح لدخول
اللام نحو ان زيد القائم ويستثني من
الثاني الخبر المنفي فتخفف معها لانه

لا يتوهم

لا يتوهم معها انها نافية قوله فقل العمل
انما قل هنا وبطل فيها اذا كففت بما عن العمل
علي مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين
زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوي
لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما بخلافه
هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها افاده
سم ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها
فعل كما في المثال الاتي وجب الاهمال
ولا يدعي الاعمال وان اسمها ضمير الشان و
الجملة الفعلية خبرها قوله نحو ان كل
لما جميع لدينا محضرون كل مبتدا واللام لام الا
بتدا وما زائدة وجميع خبر ومحضرون
نعته ولدينا متعلق به ويجوز ان يعرب
جميع مبتدا ثانيا ومحضرون خبره و
الجملة خبر الاول قوله وان كلا لما ليوفينهم
اللام الاولي موطئة للقسم والثانية
للتاكيد وما زائدة بينهما للفصل وليوفينهم
خبر ان وقيل ما موصول خبر ان
وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم
وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين
والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)